

سلسلة الشروحات العلمية
للدكتور/ وليد بن إدريس المنيسي

إتحاف الشيوخ

بشرح منظومة الناسخ والمنسوخ

للعامة عبد الهادي نجا بن رضوان نجا الإبياري الشافعي
(١٢٣٦ - ١٣٠٥ هـ)

Islamic University Of Minnesota
8201 Park Ave . South
Bloomington , MN 55420



الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
كلية الدراسات الإسلامية
بلومنتون - منيسوتا

عنوان المصنف: إتحاف الشيوخ بشرح منظومة الناسخ والمنسوخ.

المؤلف: وليد بن إدريس المنيسي.

رقم الإيداع: ٧١٠٣.

الطبعة الأولى: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الجامعة الإسلامية بمنيوتوا للطبع والنشر

Islamic University Of Minnesota
8201 Park Ave . South
Bloomington , MN 55420



الجامعة الإسلامية بمنيوتوا
كلية الدراسات الإسلامية
بلومنتون - منيوتوا

إتحاف الشيوخ

بشرح منظومة الناسخ والمنسوخ

للعامة عبد الهادي نجا بن رضوان نجا الإبياري الشافعي
(١٢٣٦ - ١٣٠٥ هـ)

شرح الدكتور/

وليد بن إدريس المنيسي

Islamic University Of Minnesota
8201 Park Ave . South
Bloomington , MN 55420



الجامعة الإسلامية بمينيسوتا
كلية الدراسات الإسلامية
بلومنتون - مينيسوتا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِسْنَادِي الَّذِي أُرْوِي بِهِ مِنْظُومَةَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ لِلأَبْيَارِيِّ

وليد المنيسي، عن الشيخ عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني، عن الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني، عن المؤلف الشيخ عبد الهادي الأبياري.

إِسْنَادِي الَّذِي أُرْوِي بِهِ مِنْظُومَةَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ لِلسِّيُوطِيِّ وَالتِّي ورد ذكرها في آخر الكتاب

وليد المنيسي، عَنْ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْخَطِيبِ الدَّمَشَقِيِّ، عَنْ أَبِي النَّصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْخَطِيبِ الدَّمَشَقِيِّ (ت ١٣٢٤)، عَنْ مُحَمَّدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْغَزِّيِّ (ت ١٢٧٧)، عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ مُصْطَفَى بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّحْمَتِيِّ (ت ١٢٠٥)، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلْوَانَ الشَّرَابَاتِيِّ الْحَلَبِيِّ (ت ١١٧٨)، عَنْ الْجَمَالِ يُوسُفَ بْنِ حُسَيْنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ أَبِي الْمَوَاهِبِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ت ١١٢٦)، عَنْ وَالِدِهِ التَّقِيِّ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَنْبَلِيِّ (ت ١٠٧١)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَلِيِّ الْبُهْوتِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (ت ١٠٨٩)، عَنْ الشَّمْسِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ الْعَلَقَمِيِّ (ت ٩٦٣)، عَنْ الْجَلَالِ السِّيُوطِيِّ (ت ٩١١).

النظم المشروح

قال العلامة عبد الهادي نجابن رضوان نجابن محمد الإبياري الشافعي رحمه الله تعالى:

- ١- الحمدُ لله ربِّ والصلاةُ معَ السَّلامِ للمصطفى والمُقتفي الأثرِ
- ٢- وَهَآكَ نَظْمًا لِمَنسُوحٍ وَنَاسِخِهِ مِنْ الْقُرْآنِ يَفُوقُ الدَّرَّ مُنْتَثِرًا
- ٣- مَنسُوحُ آيَاتِهِ عِشْرُونَ حَرَّرَهَا الشَّيْخُ السُّيُوطِيُّ لَمَّا أَمَعَنَ التَّظْرَا
- ٤- آيُ الْوَصِيَّةِ لِلْقُرْبَى وَمُطْلَقُهَا بِالْإِثْرِ أَوْ بِحَدِيثٍ صَحَّ مُشْتَهَرًا
- ٥- تَشْبِيهُ آيَةِ صَوْمٍ جَا أُحِلَّ لَكُمْ مِنْ بَعْدِهِ نَاسِخًا لِلَّذِي بِهِ حُظْرًا
- ٦- شَهْرٌ حَرَامٌ قَتَالَ فِيهِ يَنْسَخُهُ أَقْ تُلُوهُمْ حَيْثَمَا كَانُوا كَمَا أُثِرَا

- ٧- كَذَا التَّوَجُّهُ حَيْثُ الْمَرْءُ كَانَ بِمَا
 فِي وَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْبَيْتِ مُعْتَبِرًا
- ٨- وَحَقُّ تَقْوَاهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ مَا اسْمُ
 تَطْعُمُ فِيهِ قَدْ صَحَّحُوا الْخَبْرًا
- ٩- مَتَاعٌ حَوْلَ بِمَا فِي آيِ أَرْبَعَةٍ
 مِنْ الشُّهُورِ لَهُ نَسْخٌ كَمَا اشْتَهَرَا
- ١٠- وَصَحَّ نَسْخٌ لِأَوْ تُخَفُوا يُحَاسِبُكُمْ
 بِلَا يُكَلِّفُ خَتْمُ السُّورَةِ اسْتِطْرَا
- ١١- وَوَالَّذِي عَقَدَتْ مَنْسُوخَةٌ بِأُولُو الْ
 أَرْحَامِ ثُمَّ بِآيِ الثُّورِ قَدْ دُسِرَا
- ١٢- وَالْآتِ يَأْتِينَ فُحْشًا قَوْلُهُ أَوْ أَعْدَ
 رِضَ عَنْهُمْ بِ وَأَنْ أَحْكُمَ قَدْ اخْتُطِرَا
- ١٣- أَوْ آخِرَانِ غَدَتْ مَنْسُوخَةٌ بِذَوِي
 عَدْلٍ وَعِشْرُونَ مِنْكُمْ مِمَّنِ اصْطَبِرَا

- ١٤- مَا بَعْدَهَا نَاسِخٌ وَالنَّفَرُ فِي وَثَقَا
لَا نَسْخُهُ لَاحَ مِنْ آيَاتِ مَنْ عَذَرَا
- ١٥- لَا يَنْكِحُ الزَّانَ إِلَّا مَنْ زَنَتْ بِـ وَأَنَّ
كِحُوا الْأَيَّامَى إِذَا نَاجَيْتُمْ خُفِرَا
- ١٦- بَايَةِ بَعْدَهُ وَلَا تَحِلُّ لَكَ النَّ
نَسَا يَانَا حَلَلْنَا مِنْكَ مَنْ أُجِرَا
- ١٧- وَدَفَعُ مَهْرٍ نِسَاءً جِنَّنٌ قَدْ ذَهَبَتْ
أَزْوَاجُهُنَّ بِمَا فِي الْغَنَمِ قَدْ ذُكِرَا
- ١٨- وَصَدْرُ مُزْمَلٍ نَسَخٌ بِآخِرِهَا
وَأَنَسَخُهُ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمِيسِ مُعْتَبِرَا
- ١٩- وَمَا عَدَا ذَا مِنَ الْمَعْدُودِ فِيهِ عَلَى
أَقْوَالِهِمْ لَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ مَنْ بَصُرَا
- ٢٠- وَمُنْسَأٌ هُوَ أَوْ مَخْصُوصٌ أَوْ خَبَرٌ
وَالنَّسْخُ عِنْدَهُمْ لَا يَدْخُلُ الْخَبَرَا

ترجمة الناظم

هو العلامة عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الإياري الشافعي رحمته الله.
وُلد سنة ست وثلاثين ومائتين وألف للهجرة النبوية، وتُوفي سنة خمس
وثلاثمائة وألف للهجرة النبوية.

كان أديباً شاعراً وعالماً جليلاً، وكان من تلاميذ الشيخ إبراهيم العبيدي رحمته الله
شيخ القراء في الديار المصرية في زمانه.

وكان الناظم مؤدب أولاد الخديوي توفيق - ملك مصر - و كان إماماً في قصر
الخديوي.

وتوفي في القاهرة، وله نحو أربعين كتاباً، منها «سعود المطالع» في الأدب، و
«النجم الثاقب»، و «نيل الأمان» شرح مقدمة القسطلاني في مصطلح الحديث، و
«القصر المبني على حواشي المغني»، و «المواكب العلية في توضيح الكواكب
الدرية في الضوابط العلمية» ^[١].

وقد وردت منظومة الناسخ والمنسوخ ضمن كتاب «المواكب العلية» مع
تعليقات يسيرة عليها من ناظمها.

مقدمة الشارح

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

فهذه منظومة في علم جليل من علوم القرآن، وهو علم الناسخ والمنسوخ.
والناظم ﷺ جعلها من عشرين بيتاً على عدد الآيات المنسوخة في القرآن، وقد
جاءت على بحر البسيط، ووَحَّدَ حرف الرّوي وهو (الراء).
وقبل البدء في شرح المنظومة لابد من بيان بعض الأمور المهمة، لتكمل
الفائدة، وهي:

أولاً: معنى النسخ في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: مواقع النسخ.

ثالثاً: حكمة النسخ.

رابعاً: فضل علم الناسخ والمنسوخ.

خامساً: أقسام النسخ.

سادساً: حكم النسخ.

سابعاً: شروط النسخ.

ثامناً: ضروب النسخ.

تاسعا: المؤلفات في علم الناسخ والمنسوخ.

وقد رأيتُ أن أسمي هذا الشرح:

إتحاف الشيوخ بشرح منظومة الناسخ والمنسوخ

وأسأل الله أن يجعل هذا الشرح ذخراً لي عنده، يوم ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ

﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

أولاً: معنى النسخ في اللغة والاصطلاح.

النسخ في لغة العرب على وجوه، منها:

الأول: النقل بالنص والحرف، يقال: نسخت الكتاب، إذا نقلت ما في الكتاب حرفاً بحرف إلى ورق آخر، أي صار الكتاب الثاني نسخة من الأول.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[الجاثية: ٢٩].

الثاني: الإزالة، يقال: «نسخت الشمس الظل»، نسخ الشيب الشاب أي: أزالته.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي ثُمَّ الشَّيْطَانُ يُحْكِمُ اللَّهُ أَيْتِيهِ﴾

[الحج: ٥٢] أي: يُزيل ما يُلقي الشيطان من الوسوس والشكوك.

الثالث: التحويل، كالتناسخ والمناسخة في الفرائض والميراث، وهو موت ورثة، بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم.

وفي الاصطلاح: فهو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر.

فالحكم المرفوع يسمى (المنسوخ)، والدليل الرافع يسمى (الناسخ) [١].

[١] انظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٥ / ٤٢٤، المفردات للراغب ٥١١، لسان العرب لابن منظور مادة (نسخ)، الإتيان للسيوطي ٣ / ٦٦.

ثانيا: مواقع النسخ.

لا يقع النسخ في الخبر كالقصاص، ولا في الأمور القطعية كوحداية الله تعالى ويوم القيامة، وذلك لأن وقوع النسخ في الأخبار، معناه أن أحد الخبرين كذب، وهذا محال في حق القرآن، إذ لا يمكن أن يخبر عن وقوع شيء ثم ينسخه بالأخبار عن عدم وقوعه، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، إلا إذا كان الخبر بعقوبة ستقع على من ارتكب منها معينا فيجوز أن يعفو الله ويخبر بأنه أسقط العقوبة عنه.

ولا يقع النسخ على الأدعية والأذكار، ولا على الأحكام المتعلقة بالعقيدة مثل الأمر بالإيمان وطاعة الرسول، والنهي عن الشرك، ولا على الوعد.

ولا على الأحكام المؤبدة مثل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤].

ولا على الأحكام المؤقتة قبل وقتها المعين مثل: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩].

ولا على الأوامر الأخلاقية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨].

وإنما يقع على ما عدا ذلك من الأحكام، كما ستأتي أمثلة ذلك.

ثالثاً: حكمة النسخ.

ظن بعض الجهالة أن النسخ من قبيل التناقض في القرآن، وظن آخرون أن القول بالنسخ هو وصف الله بالجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ويقال لهم: إن الطبيب الحاذق يكتب دواء للمريض، ويأمره أن يتناوله لمدة معينة، ثم يأمره بالتوقف عن هذا الدواء، وأخذ دواء جديد، لأنه يعلم مصلحة المريض.

فكذلك النسخ له حكمٌ، منها:

- ١ - مراعاة مصالح العباد.
 - ٢ - التدرّج في التشريع للوصول إلى مرتبة الكمال.
 - ٣ - ابتلاء الناس.
- وستأتي أمثلة ذلك في شرح المنظومة بإذن الله تعالى.

رابعاً: فضل علم الناسخ والمنسوخ.

لا ينبغي لأحد أن يفسر كتاب الله تعالى إلا بعد دراسته لهذا العلم.

قال الإمام الشافعي: «لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله ومكيه ومدنيه، وما أريد به، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ وبالناسخ والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً بالبلغه بصيراً بالشعر، وما يحتاج إليه للسنة والقرآن، ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا. فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا، فليس له أن يفتي» [١].

عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: انتهى علي بن أبي طالب عليه السلام إلى رجل يقص فقال: «أعلمت الناسخ من المنسوخ؟» قال: لا، قال: «هلكت وأهلك» [٢].

عن الضحاک بن مزاحم، قال: مر ابن عباس بقاص يقص فركله برجله وقال: «أتدري ما الناسخ من المنسوخ؟» قال: لا قال: «هلكت وأهلك» [٣].

عن ابن عباس، في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره وحرامه وحلاله وأمثاله» [٤].

[١] رواه الخطيب البغدادي عنه في كتاب «الفقيه والمتفقه» المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ص ١٧٥.

[٢] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣٦٠.

[٣] أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٦٠٣.

[٤] أخرجه الطبري في تفسيره ٦١٧٧.

خامسا: حكم النسخ.

أجمع أهل السنة على جواز النسخ عقلا، ووقوعه شرعا.

والمخالفون لأهل السنة أقسام ، كما يلي :

١- أنكر اليهود النسخ، بحجة أن النسخ يلزم منه -في زعمهم- البداء، والبداء هو الظهور بعد الخفاء، فيزعمون أن النسخ هو استصواب شيء علم بعد أن لم يُعلم.

وكما سبق في مثال الطيب، يتضح أن النسخ غير البداء، لأن النسخ ليس فيه تغيير لعلم الله تعالى.

فاستلهم فاسد باطل، ثم إن النسخ وقع عندهم، ومثال ذلك: أن الزواج بالأخت من أبناء آدم لم يكن حراما، ثم نسخ في شريعة اليهود وحرم، ولعن صاحبه، وحكمه القتل.

ففي سفر التكوين: «أي رجل تزوج أخته ابنة أبيه أو أخته ابنة أمه ورأى عورتها ورأت عورته فهذا عار شديد فيقتلان أمام شعبهما، وذلك لأنه كشف عورة أخته فيكون إثمهما في رأسهما».

٢- الرافضة، أجازوا النسخ في الأخبار وسموه البداء ، فأجازوا البداء على الله تعالى بخلاف اليهود ، وادعوا أنه سبحانه يحدث له علم جديد بما لم يكن معلوما له ، فيخبر عن الشيء بخبر مخالف لما كان أخبر به من قبل ، ونسبوا علم

الغيب لعلي، ونفوه عن الله تعالى.

٣- ممن أنكر النسخ بعض المعتزلة، كأبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني
(ت ٣٢٢)، وبعض المعاصرين ممن خالفوا سلف الأمة وصحابة النبي ﷺ.

سادسا: كيفية وقوع النسخ.

باعتبار القسمة العقلية فالنسخ يقع بواحد من الآتي:

- إما نسخ القرآن بالقرآن.

- وإما نسخ القرآن بالسنة.

- وإما نسخ السنة بالقرآن.

- وإما نسخ السنة بالسنة.

فثلاثة من هذه الأقسام مُجمَع على وقوعها، وقِسَم مُختلف فيه وهو نسخ القرآن بالسنة.

أما نسخ القرآن بالقرآن: فهو موضوع المنظومة، وستأتينا أمثله.

وأما نسخ السنة بالسنة: فمثاله قول النبي ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»^[١].

وأما نسخ السنة بالقرآن: فمثاله استقبال الكعبة في القبلة، فاستقبال بيت المقدس ثبت بالسنة، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

[١] أخرجه مسلم ٩٧٧ عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

وأما نسخ القرآن بالسنة: فجمهور أهل العلم أنكروه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فقالوا: مرتبة السنة بعد مرتبة القرآن، فالذي يكون خيراً من الأول، أو يكون مثله؛ فلا بد أن يكون قرأناً.

والفريق الآخر قال: السنة مثل القرآن؛ لأن النبي ﷺ قال: «إني أُوتيت القرآن ومثله معه»^[١]؛ فالقرآن والسنة كلاهما وحي من عند الله تعالى.

ولكن هذا الاختلاف لا يظهر له أثر من جهة التطبيق العملي؛ فعندما نأتي إلى التطبيق العملي عن الآيات الكريمة التي نُسخت بالسنة، فسنجد آية الوصية للأقربين: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]، فأمر الله تعالى بالوصية للوالدين، والأقربين وهذا يشمل الأقارب الوارث منهم وغير الوارث.

فالفريق الذي يرى جواز نسخ القرآن بالسنة قالوا: الناسخ هو قوله ﷺ: «لا وصية لوارث»^[٢].

وعلى قول الجمهور الذين يمنعون نسخ القرآن بالسنة قالوا: الآية نُسخت بآيات الميراث.

وعلى كلا القولين: لا تجوز الوصية للوارث، والأمر بالوصية للوارث قد نسخ، لكن إما منسوخ بآيات الميراث، أو منسوخ بالحديث، فالنتيجة واحدة.

[١] أخرجه أحمد في مسنده ١٧١٧٤ عن المقدم بن معدي كرب ر.ه.

[٢] أخرجه أبو داود ٢٨٧٠.

وذكرت مواضع أخرى، ليست من النسخ، وإنما من باب تخصيص العام،
 كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ
 وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ وَالنَّسَاءُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ
 مِنَ الرِّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ
 مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ
 عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ
 الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٣﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
 النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴿النساء: ٢٣-٢٤﴾.

فقوله سبحانه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] عام يشمل أي امرأة
 غير مذكورة في هذه الآيات.

فجاءت السنة فخصصتها فقال النبي ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ
 النَّسَبِ»^[١]، فتحرم العمة من الرضاعة، والخالة من الرضاعة، وهما داخلتان في
 عموم ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، حيث لم يذكر في الآية من المحرم
 بالرضاعة سوى الأم والأخت.

وخصصت السنة بعض أقارب الزوجة، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^[٢].

[١] أخرجه البخاري ٢٦٤٥، ومسلم ١٤٤٧ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[٢] أخرجه البخاري ٥١٠٩، ومسلم ١٤٠٨.

سابعاً: شروط النسخ

ذكر العلماء بعض الشروط التي لا بد من توفرها للحكم على الآية بالنسخ، وهي:

- ١- أن يكون النسخ شرعياً لا عقلياً.
- أي أن يكون النسخ هو الشارع نفسه، فالعقل والعرف لا ينسخ الشرع.
- ٢- أن يكون منفصلاً غير متصل.
- أي أن يكون بين النسخ والمنسوخ تراخٍ، بحيث لا ينزل النسخ والمنسوخ في آن واحد.
- ٣- أن يكون الحكم بالمنسوخ غير الحكم بالنسخ.
- أي اختلاف الحكم الشرعي بين النسخ والمنسوخ، من الحل إلى الحرمة أو العكس.
- ٤- استحالة الجمع بين الدليلين.
- أي اختلاف الحكمين، وتعذر الجمع، فهناك آيات وأحاديث ظاهرها التعارض، وعند الجمع يزول الإشكال، وقد ألف كثير من العلماء في هذا الباب، كابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن)، وابن فورك في كتابه (مشكل الحديث وبيانه)، والطحاوي في كتابه (شرح مشكل الآثار)، وغيرهم.
- ٥- لا ينسخ القرآن والسنة بالقياس أو الإجماع.

٦- معرفة المتقدم من المتأخر زمنيا.

أي أن يثبت بالنقل تأخر الناسخ عن المنسوخ في الزمن، فالمتقدم هو المنسوخ، والمتأخر هو الناسخ.

ولا يثبت ذلك بترتيب المصحف، لأن ترتيب الآيات والسور ليس ترتيبا زمنيا.

ثامنا: ضروب النسخ في القرآن

النسخ في القرآن على ثلاثة ضروب:

الأول: ما نسخت تلاوته وبقي حكمه.

فمن ذلك: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ، بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ» [١].

وقولها: (وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)، قال النووي: معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدا حتى إنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا مَتْلُواً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى [٢].

وعن أبي موسى الأشعري ﷺ قال: «إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُسَبِّحُهَا فِي الطُّولِ وَالشُّدَّةِ بِرَاءَةٍ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ، لَا بُتْغَى وَادِيَانِ ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ، كُنَّا نُسَبِّحُهَا بِإِخْدَى الْمُسَبِّحَاتِ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [٣].

[١] أخرجه مسلم ١٤٥٢.

[٢] شرح النووي على مسلم ١٠ / ٢٩.

[٣] أخرجه مسلم ١٠٥٠.

وقد تساءل الإمام الزركشي، فقال: هنا سؤال وهو أن يقال: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلا أقيمت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟ .

ثم نقل الجواب عن الإمام ابن الجوزي، فقال: إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام والمنام أدنى طرق الوحي .

الثاني: ما نسخ حكمه وتلاوته.

كالحديث السابق عن عائشة: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ .

قال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسيهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ (١٨) ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (١٩) [الأعلى: ١٨-١٩]، ولا يعرف اليوم منها شيء ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي ﷺ حتى إذا توفي لا يكون متلوا في القرآن أو يموت وهو متلو موجود في الرسم ثم ينسيه الله ويرفعه من أذهانهم وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ [١].

الثالث: ما نسخ حكمه وبقي رسمه.

وهو موضوع كتب الناسخ والمنسوخ، وفيه صنّف العلماء مصنفاتهم، وهو موضوع هذا النظم.

والمنظومة التي معنا هي تلخيص لباب الناسخ والمنسوخ من كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام السيوطي.

وهذا النسخ قد يقع قبل امتثال الأمر به، كفرَض الصلوات خمسين صلاةً في اليوم والليلة، فهذا نُسِخَ قبل أن يُعْمَلَ به، نُسِخَتْ إلى خمس صلوات قبل أن يُعْمَلَ بالصلوات الخمسين.

وكآية النجوى نُسِخَتْ قبل العمل بها: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَكُمُ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

فقليل: إنها نُسِخَتْ قبل أن يُعْمَلَ بها، ووردت بعض الآثار فيها أن علياً عليه السلام عَمِلَ بها، ونُسِخَتْ بعد أن عمل بها علي عليه السلام.

وقد يقع بعد امتثاله؛ وهو الأعم والأكثر.

وهنا سؤال: ما الحكمة في بقاء التلاوة مع كون الحكم قد رُفِعَ؟

والجواب ما ذكره الإمام الزركشي، فقال: «الجواب من وجهين:

أحدهما أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

وثانيهما: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع

المشقة وأما حكمة النسخ قبل العمل كالصدقة عند النجوى فيثاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر^[١].

ومعظم ما نُسخ حُكمه وبقي رسمه، كان حُكمًا شديدًا ونُسخ إلى حُكم أخف. فمن استثقل الخفيف، كاستثقال خمس صلوات فعليه أن يتذكر أنه كان بالإمكان أن يصير خمسين صلاة، ولكن الله تعالى خَفَّف وجعلها خمسًا، فيتذكر نعمة الله تعالى ولا تثقل عليه هذه الخمس.

وأما إذا كان النسخ من الأخف إلى الأشد، فالحكمة حينئذٍ: هي التدرج في التشريع، ومعرفة حكمة الله تعالى في التدرج في التشريع، وأن الله سبحانه وتعالى جَعَلَ هذا التشريع على مراحل، تخفيفًا على الأمة.

تاسعا: المؤلفات في علم الناسخ والمنسوخ.

أفرده بالتصنيف عدد كبير من أهل العلم، حتى قال السيوطي: أفرده - أي الناسخ والمنسوخ - بالتصنيف خلائق لا يحصون .

ومن ذلك:

١ - الناسخ والمنسوخ في كتاب الله، مروى عن قتادة بن دعامة السدوسي (ت: ١١٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.

٢ - الناسخ والمنسوخ، المنسوب لمحمد بن مسلم الزهري (ت: ١٢٤هـ)، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ولا يصح عنه.

٣ - الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، جامعة الإمام، رسالة علمية.

٤ - الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي عبد الله محمد بن حزم الأندلسي (ت: ٣٢٠هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العربية.

٥ - الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: سليمان اللاحم، جامعة الإمام/ أصول الدين.

٦ - الناسخ والمنسوخ، لهبة الله بن سلامة المقرئ (ت: ٤١٠هـ)، تحقيق: موسى العليلى، الدار العربية.

- ٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩ هـ).
- ٨- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، جامعة الإمام.
- ٩- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لأبي بكر محمد بن العربي (ت: ٥٤٣ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدعري، مكتبة الثقافة الدينية.
- ١٠- المصنفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، لعبد الرحمن ابن علي الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة.
- ١١- نواسخ القرآن، لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمد أشرف الملباري، الجامعة الإسلامية.
- ١٢- الطود الراسخ، لعلم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ)، ضمن كتابه جمال القراء.
- ١٣- ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه، لهبة الله بن عبد الرحيم ابن البارزي (ت: ٧٣٨ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.
- ١٤- الناسخ والمنسوخ، لأبي منصور البغدادي (ت: ٧٥١ هـ).
- ١٥- قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن، لمرعي الكرمي (ت: ١٠٣٣ هـ)، تحقيق: محمد غرايبة (وغيره)، دار الفرقان.
- ١٦- الآيات المنسوخة في القرآن الكريم، لعبد الله محمد الأمين الشنقيطي.

شرح النظم

١- الحمد لله ربّي والصلاة مع السنّة

سَلامٌ للمصطفى والمُقتفي الأثر

ابتدأ بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ.

وَوَصَفَ النبي ﷺ بأنه الْمُصْطَفَى (أي المختار المُجْتَبَى، الذي اختاره الله تعالى وَفَضَّلَهُ).

وقوله: **(المُقتفي الأثر)**: إذا ضبطناها بالكسر فيكون بمعنى اسمه ﷺ المُقَفِّي.

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَمِّي لَنَا نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْمُقَفِّي، وَالْحَاشِرُ، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ»^[١].

و(المُقَفِّي) في أسماء النبي ﷺ له تفسيران:

الأول: الذي جاء قَفْوَ الأنبياء (أي بعدهم) فهو آخر الأنبياء ولا نبي بعده.

والثاني: هو الْمُتَّبِعُ أثر النبيين قبله، الذي يسير على هَدْيِ الرسل قبله، ويقتفي أثرهم ويسير على نهجهم.

[١] أخرجه مسلم ٢٣٥٥.

ويجوز أن نضبطها بالفتح نقول: (وَالْمُقْتَفَى أَثْرًا) يعني الذي يُتَّبَع ﷺ، لأن المؤمنين يتبعون النبي ﷺ، فهو يَتَّبَع مَنْ قبله من الأنبياء، وأُمته تقتفي أثره وتَتَّبِعُهُ ﷺ.



٢- وَهَآكَ نَظْمًا لِمَنْسُوحٍ وَنَاسِخِهِ
مِنْ الْقُرْآنِ يَفُوقُ الدَّرَّ مُنْتَثِرًا
(وَهَآكَ): يعني خُذْ.

(مِنْ الْقُرْآنِ) بلا همز كقراءة ابن كثير.
يعني هو مقتصرٌ على الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم؛ فخرج بذلك نسخ السُّنة بالسُّنة.

(يَفُوقُ الدَّرَّ مُنْتَثِرًا) يعني هذا النَّظْمُ أفضل من حبات اللؤلؤ المثورة.



٣- مَنْسُوحُ آيَاتِهِ عِشْرُونَ حَرَّرَهَا الشَّ
شَيْخُ السُّيُوطِيُّ لَمَّا أَمَعَنَ النَّظْرًا

النظم يحوي عشرين آية منسوخة حررها الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله، في كتابه «الإتقان في علوم القرآن».

(لَمَّا أَمَعَنَ النَّظْرًا) يعني لَمَّا دَقَّقَ في هذا الباب، وَجَمَعَ كل الآيات التي قيل:

(إنها منسوخة)، فإنه كما سبق كثير من الآيات وُصِفَتْ بأنها منسوخة، وهي من باب تخصيص العام، أو تقييد المطلق، أو غير ذلك، فلا تدخل في باب الناسخ والمنسوخ.

فلَمَّا دَقَّقَ النظر وحرَّر المسألة أخرج ما كان من باب التخصيص أو التقييد، وأبقى الآيات التي ينطبق عليها النَّسخ بمعنى الرفع والإزالة والتبديل؛ فوجدها عشرين آية.



٤- آيُ الْوَصِيَّةِ لِلْقُرْبَى وَمُطْلَقُهَا

بِالْإِثْرِ أَوْ بِحَدِيثٍ صَحَّ مُشْتَهَرًا

(آيُ الْوَصِيَّةِ لِلْقُرْبَى) هي قول الله سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

كان يجب على الإنسان أن يوصي لوالديه ولجميع الأقارب على الإطلاق. (مُطْلَقُهَا) نسخ الإطلاق في هذه الآية؛ فبقي منها مشروعية الوصية للأقربين من غير الورثة.

(بِالْإِثْرِ) يعني بآيات الموارث وهي: الآية الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة «النساء»، وكذلك آخر آية في السورة الكريمة في سورة «النساء».

(أَوْ بِحَدِيثٍ صَحَّ مُشْتَهَرًا)؛ يعني على قول مَنْ قال من أهل العلم: (أنه يجوز نسخ القرآن بالسُّنة) فالنسخ لهذه الآية هو حديث «لا وصية لوارث»^[١].



٥- تَشْبِيهُ آيَةِ صَوْمٍ جَا أُحِلَّ لَكُمْ

مِنْ بَعْدِهِ نَاسِخًا لِلَّذِي بِهِ حُظْرًا

(لِلَّذِي) يعني للذي، بالتخفيف وحذف آخره لمراعاة الوزن.

(تَشْبِيهُ آيَةِ صَوْمٍ) آية الصوم فيها تشبيه؛ وهو الكاف في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وَرَدَ أنه كان في الشرائع السابقة أنهم إذا نام أحدهم بعد المغرب حُرِّمَ عليه الأكل والوُطْء بعد النوم ويواصل صيامه حتى تغرب الشمس من اليوم التالي .
وَوَرَدَ في الأحاديث أنه كان إذا صلى أحدهم العشاء حتى ولو لم يَنَمْ أيضًا حُرِّمَ عليه الأكل والوُطْء.

(جَا أُحِلَّ لَكُمْ) أي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ناسخ للآية.

(مِنْ بَعْدِهِ نَاسِخًا لِلَّذِي بِهِ حُظْرًا) يعني نسخ الذي (حُظْرًا) أي مُنِعَ بالآية السابقة.

فالمنسوخ: ﴿كَمَا كُنِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

والناسخ هو: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].



٦- شَهْرٌ حَرَامٌ قِتَالٌ فِيهِ يَنْسَخُهُ أَق

تُلُوهُمْ حَيْثَمَا كَانُوا كَمَا أُثِرَ^[١].

(شَهْرٌ حَرَامٌ قِتَالٌ فِيهِ) يعني به الآيتين اللتين فيهما تحريم القتال في الأشهر الحرم، وهما قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُحِلُّوْا شَعْبِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، وقول الله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

(يَنْسَخُهُ اِقْتُلُوهُمْ حَيْثَمَا كَانُوا) نُسخت الآيتان بقوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَتِّلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١].

وعلى ما في النسخة الأخرى فالناسخ هو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

[١] في بعض النسخ ورد هذا البيت هكذا: شَهْرٌ حَرَامٌ قِتَالٌ فِيهِ يَنْسَخُهُ.. وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ الْآيَةُ اُعْتَبِرُوا

فالقتال في الشهر الحرام كان مُحَرَّمًا، ثم نُسِخَ تحريم القتال في الشهر الحرام عند جمهور العلماء، ما الذي نَسَخَهُ؟

بعضهم قال: الذي نَسَخَهُ أن النبي ﷺ حاصر أهل الطائف وقتلهم في الشهر الحرام، فدلّ على أن الحُكْمَ هنا نُسِخَ، وكان هذا من آخر مغازيه ﷺ (قتال ثقيف، وأهل الطائف) قاتلهم النبي ﷺ في الأشهر الحُرُم.

وقيل: بل الناسخ له الآيات المذكورة آية واقتلوهم وآية وقاتلوا المشركين خاصةً عند مَنْ يقول: إن القرآن لا يُنسخ بالسُّنة، فيلزم أن يكون الناسخ من القرآن.

وهناك فريق من أهل العلم يقول: إن القتال في الشهر الحرام لم يُنسخ، ويقولون: إن النبي ﷺ لَمَّا قَاتَلَ أهل الطائف بدأ القتال في الشهر الحلال، فدخل الشهر الحرام وهو مُحَاصِرٌ لأهل الطائف.. فقالوا: القتال في الشهر الحرام غير منسوخ، ولكن فيه تفصيل:

فإن بدأ القتال في الشهر الحلال ودخل الشهر الحرام فَلَهُ أن يواصل القتال. وكذلك أجازوا القتال إذا كان دِفَاعًا، إذا هاجم المشركون المسلمين في الشهر الحرام فيجوز للمسلمين أن يدفعوا عن أنفسهم في الشهر الحرام؛ وهذا إجماعًا. ومن باب الفائدة ننبه على وَفْقٍ قَبِيحٍ يقع فيه كثير من القراء، فأحيانًا يقرأ بعضهم: ﴿قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ويقف؛ فالقتال وقع من المسلمين، وليس صَدًّا عن سبيل الله وليس كُفْرًا بالله، بل القتال هو كبير فقط، إنما ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هذا مبتدأ، وليس معطوفاً على (كبير)،

فعندما تقول: ﴿كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فكأنك تقول القتال الذي وقع من المسلمين كبيرٌ وصَدٌّ وكُفْرٌ، فاختل المعنى.

بينما نقول: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] وتقف فينتهي الكلام.

ثم أعمال المشركين التي هي: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

أيضاً فإن الذي يقف عند ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾ ثم يبدأ يقول: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ فقد جعل إخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر من الكفر لأنه جعل القتال كُفْراً، ثم يقف، ويبدأ ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ﴾ فيُخِلُّ بمعنى الآية الكريمة إخلالاً كبيراً

أما من وصل الجميع ولم يقف نهائياً فيفهم المعنى بالنية.

لكن الأحسن والأبين للمعنى أنه يقف عند ﴿كَبِيرٌ﴾ ويبدأ من ﴿وَصَدٌّ﴾.



٧- كَذَا التَّوَجُّهُ حَيْثُ الْمَرْءُ كَانَ بِمَا

فِي وَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْبَيْتِ مُعْتَبِرًا

(التَّوَجُّهُ حَيْثُ الْمَرْءُ كَانَ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

فهذه الآية أفادت أن الإنسان إذا أراد أن يصلي فيجوز له أن يتوجه إلى أي وجهة، وهذه منسوخة.

(فِي وَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْبَيْتِ مُعْتَبِرًا) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وتكررت هذه الآية، وهذه هي النسخة.

لكن بقي العمل بالآية الأولى، في بعض المسائل:

منها: صلاة النافلة في السفر على الدابة؛ فكان النبي ﷺ يصلي حيث تَوَجَّهَتْ به، وأما الفريضة كان ينزل عن الدابة ويصلي إلى جهة القبلة.

وأيضًا في حالة المعذور، كالدواب التي لا يستطيع أن يوقفها كوسائل المواصلات الجماعية، فهذه تُشبه السفن، وكان الصحابة رضي الله عنهم إذا تَعَذَّرَ عليهم التوجه للقبلة وهم في السفن فيصلون حيث تَوَجَّهَتْ.

وكذلك مَنْ خفيت عليه جهة القبلة في الفريضة، والعاجز عن استقبال القبلة لمرض، وفي صلاة الخوف.



٨- وَحَقُّ تَقْوَاهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ مَا اسْ

تَطَعْتُمْ فِيهِ قَدْ صَحَّحُوا الْخَبْرَ

(وَحَقُّ تَقْوَاهُ مَنْسُوخٌ) يشير إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وهذه منسوخة.

(بِآيَةِ مَا اسْتَطَعْتُمْ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(فِيهِ قَدْ صَحَّحُوا الْخَبْرَ) أي هذه الآية أيضًا مما اختلف فيها: فقيل: هي

مُحَكَّمَةٌ، وقيل: هي منسوخة ، وصححوا الخبر أي الحديث المروي في نسخها وهو ما ذكره المفسرون أنه لما نزلت هذه الآية قالوا : يا رسول الله ، من يقوى على هذا ؟ وشق عليهم فأنزل الله عز وجل : فاتقوا الله ما استطعتم فنسخت هذه الآية.



٩- مَتَاعٌ حَوْلَ بِمَا فِي آيِ أَرْبَعَةٍ مِنْ الشُّهُورِ لَهُ نَسْخٌ كَمَا اشْتَهَرَا

(مَتَاعٌ حَوْلَ بِمَا فِي آيِ أَرْبَعَةٍ) يشير إلى عِدَّةِ المتوفى عنها زوجها، وقد وردت في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فكانت المتوفى عنها زوجها عليها أن تعتد حولا (سنة كاملة).

ثم نُسخَ هذا الحُكْمُ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فصارت عِدَّةُ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام.

وهنا يلاحظ أن الآية المنسوخة في ترتيب التلاوة وردت قبل الآية الناسخة؛ وهذا من المواضع القليلة التي ورد فيها المنسوخ قبل الناسخ في ترتيب التلاوة.



١٠- وَصَحَّ نَسَخٌ لِأَوْ تُخَفُّوا يُحَاسِبُكُمْ

بَلَا يُكَلِّفُ خَتْمَ السُّورَةِ اسْتِطْرًا

(وَصَحَّ نَسَخٌ لِأَوْ تُخَفُّوا يُحَاسِبُكُمْ) يشير إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوا يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وهنا ضَبَطَها في البيت: (يُحَاسِبُكُمْ) بضم الباء لمراعاة الوزن.

(بَلَا يُكَلِّفُ) يشير إلى الآية الناسخة، وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(خَتْمُ السُّورَةِ) أي أن الآية الناسخة هي آية (٢٨٦) وهي ختام السورة.

(اسْتِطْرًا) أي كُتِبَ، آخر ما كُتِبَ في ختام السورة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوا يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، كُلُّنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ، الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أَنْزَلْتَ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةَ وَلَا نُطِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ، فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا

الْقَوْمُ، ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي إِثْرِهَا: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿﴾، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ « قَالَ: نَعَمْ، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ « قَالَ: نَعَمْ، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ « قَالَ: نَعَمْ، ﴿وَاغْفِرْ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ « قَالَ: نَعَمْ. » [١]



١١- وَوَالَّذِي عَقَدَتْ مَنُسُوخَةٌ بِأُولَئِكَ

أَرْحَامٍ.....

(وَوَالَّذِي عَقَدَتْ) يشير إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَعَاثُوهُمْ نَصِيحُهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿ [النساء: ٣٣]

(مَنُسُوخَةٌ بِأُولَئِكَ الْأَرْحَامِ) منسوخة بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦].

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ وردت في سورة «الأنفال»، وفي

سورة «الأحزاب»؛ لكن في «الأنفال» في سياق النصرة، فقل أولَى بعض في النصرة، وأما آية «الأحزاب»: فهي الصريحة أنها في سياق الإرث.

ففي أول الأمر كان غير الأقارب يرثون، ثم في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وبين الذين عقدوا عقد الأخوة، كما في الآية المنسوخة ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ﴾ [النساء: ٣٣]، ثم نُسِخَ هذا (الإرث بالمؤاخاة) بآية «الأحزاب» ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] يعني في الميراث؛ فلا يرث غير القريب بالمؤاخاة.



..... ثُمَّ بِآيِ النُّورِ قَدْ دُسِرَا

١٢- وَاللَّاتِ يَأْتِينَ فُحْشًا

.....

(ثُمَّ بِآيِ النُّورِ قَدْ دُسِرَا) يشير إلى قوله تعالى في سورة النور في شأن الزنا واللعان.

وقوله: (دُسِرَا) أي دُفِعَ دَفْعًا شَدِيدًا، فالمعنى أن آية سورة «النور» بها (دُسِرَا) أي دفع، والمراد نُسِخَ وَتُرِكَ، من دُفِعَ الشيء بمعنى أزيل من مكانه.

(وَاللَّاتِ يَأْتِينَ فُحْشًا) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ

حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿[النساء: ١٥]﴾ فهي منسوخة، نسختها آيات أحكام الزنا واللعان في سورة النور.



..... قَوْلُهُ أَوْ أَعْ

رِض عَنْهُمْ بِ وَأَنْ أَحْكُمُ قَدْ اخْطَرَا

(قَوْلُهُ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ): يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٤٢] وهي منسوخة.

(بِ وَأَنْ أَحْكُمُ): يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩] وهي الناسخة.

فقد كان النبي ﷺ في أول الأمر مُخَيَّرًا بين أن يحكم بين أهل الكتاب أو أن يُعْرِضَ عَنْهُمْ، ثم أمره الله تعالى أن يحكم بينهم، إذا تحاكموا إليه.

(قَدْ اخْطَرَا) أي قد منع والمقصود قد نُسخ ، وفي بعض النسخ (كَمَا أُثِرَا) يعني كما وَرَدَ في الأثر.

تنبيه : قوله في البيت (أو أع) وزنها فَعْلُنُ بإسكان العين فالعروض هنا مقطوعة بها علة القطع ، بينما ترد في بقية الأبيات على زنة فَعْلُنُ بكسر العين بلا قطع ، ويغترف مثل هذا الخلل اليسير في المنظومات العلمية ، وكذلك قوله (أَحْكُمُ) قطع همزة الوصل ، وقطع همزة الوصل من الضرورات الشعرية الجائزة لمراعاة الوزن .



١٣- أَوْ آخَرَانِ عَدَتْ مَنسُوخَةً بِذَوِي

عَدَلٍ

(أَوْ آخَرَانِ) يشير إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهْدَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦].

فهذه الآية أجاز الله تعالى فيها شهادة شاهدين ﴿مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ أي شاهدان من المسلمين، أو آخران من غير المسلمين.

(بِذَوِي عَدَلٍ) يشير إلى الآية الناسخة، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدَلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] نسخت جواز شهادة غير المسلم لأنه ليس من ذوي العدل ولا يدخل في قوله (منكم).



وَعِشْرُونَ مِّنْكُمْ مِّمَّنِ اصْطَبَرَا

١٤- مَا بَعْدَهَا نَاسِخٌ

(وَعِشْرُونَ مِّنْكُمْ مِّمَّنِ اصْطَبَرَا) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

(مَا بَعْدَهَا نَاسِخٌ) أي الآية التالية هي النسخة لها، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

فكان في أول الأمر إذا كان جيش المسلمين عَشْر جيش المشركين، يجب الثبات إلى عشرة أمثال.

ثم نُسِخَ هذا الحكم؛ فتجب المصابرة فقط إلى الضعفين، فإذا زادوا عن الضعفين فيجوز الفرار.

بل الفقهاء يقولون: ويكون الفرار أَوْلَى إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الْهَلَاكُ، ويكون الثبات أَوْلَى إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الظَّفَرُ.

ويكون الفرار أو الهرب جائزاً ولا يكون من التولي يوم الزحف؛ إذا كان عدد الكفار أكثر من الضعفين.



..... وَالنَّفَرُ فِي وَثَقًا

لَا نَسْخُهُ لَاحَ مِنْ آيَاتٍ مَنْ عَذَرَا

(وَالنَّفَرُ فِي وَثَقًا) يشير إلى قوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثَقَالًا﴾ [التوبة: ٤١].

(نَسْخُهُ لَاحَ مِنْ آيَاتٍ مَنْ عَذَرَا) نُسِخَتْ بآيات مَنْ عَذَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وهذا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَمَنْ يُطِيعِ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذَّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿[الفتح: ١٧]﴾ .

وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٩١) ﴿[التوبة: ٩١]﴾ .

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١٢٢) ﴿[التوبة: ١٢٢]﴾ .



١٥- لَا يَنْكِحُ الزَّانِ إِلَّا مَنْ زَنَتْ بِِ وَأَنْ

..... كَحُوا الْأَيَّامِ

(لَا يَنْكِحُ الزَّانِ إِلَّا مَنْ زَنَتْ) يشير إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] .

(بِ وَأَنْ كَحُوا الْأَيَّامِ) هذا الحُكْمُ يُسَخَّ بقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢] .

وهذا ما عليه جمهور الفقهاء، أن نكاح الزانية صحيح لا تشترط له التوبة، بخلاف الحنابلة فقد اشترطوا التوبة لصحة النكاح.



..... إِذَا نَاجَيْتُمْ خُفْرًا

١٦- بَايَةَ بَعْدَهُ

(إِذَا نَاجَيْتُمْ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِكُمُ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المجادلة: ١٢].

ففي الآية أوجب الله تعالى فيها على مَنْ أَرَادَ مُنَاجَاةَ النَّبِيِّ ﷺ - أي محادثته سرًّا في غير حضور أحد من الناس - أَنْ يَتَصَدَّقَ أَوَّلًا قَبْلَ أَنْ يَنَاجِيَ النَّبِيَّ ﷺ .

(خُفْرًا) أي صُحْبَ، يعني أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ صُحِبَتْ بِآيَةٍ بَعْدَهَا نَسَخَتْهَا ، أَوْ خَفَرَ بِمَعْنَى نَقَضَ وَنَسَخَ .

(بَايَةَ بَعْدَهُ) يشير إلى الآية التالية التي بعدها (الآية الثالثة عشرة)، وهي قوله تعالى: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِكُمُ صَدَقَةٌ فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ يِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٣] .



.....وَلَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ

نِسَا يَانَا حَلَلْنَا مِنْكَ مَنْ أُجْرًا

(وَلَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ) يشير إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢] .

وهنا قال: (لَا تَحِلُّ) قُرِئَتْ أَيْضًا (لَا يَحِلُّ).

(يَا أَيُّهَا حَلَلْنَا مِنْكَ مَنْ أُجِرَا) يشير إلى أن آية ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ نُسِخَتْ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَلَلِنِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٠].

فكان حُرِّمَ على النبي ﷺ أن ينكح زيادةً على ما في عصمته من النساء، أو أن يتبدل بهن أزواجاً غيرهن إلا ملك اليمين، ثم أُذِنَ له بعد ذلك أن ينكح ما شاء من النساء إذا آتاهاهن الأجور.
والأجور: أي المهور.



١٧- وَدَفَعُ مَهْرٍ نِسَاءً جِنَّنَ قَدْ ذَهَبَتْ

أَزْوَاجَهُنَّ بِمَا فِي الْغَنَمِ قَدْ ذَكَرَا

(وَدَفَعُ مَهْرٍ نِسَاءً جِنَّنَ قَدْ ذَهَبَتْ أَزْوَاجَهُنَّ) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاقِبْتُمْ فَانْكُحُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١١] فكان يجب دفع مهور هؤلاء النساء إلى الكفار.

(بِمَا فِي الْغُنْمِ قَدْ ذُكِرَا) ثم نُسِخَ ذلك بآية الغنيمة، قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] فلا يجب دفع مهور هؤلاء النساء الذين ذهب أزواجهن.

وقيل نسخت بآية السيف، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].



١٨- وَصَدْرُ مُزْمَلٍ نَسَخَ بِآخِرِهَا

وَأَنْسَخَهُ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مُعْتَبِرًا

(وَصَدْرُ مُزْمَلٍ) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ فِي أَوَّلِ سُورَةِ «الْمُزْمَلِ»: ﴿يَأَيُّهَا الْمُزْمَلُ﴾ (١) قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (٢) نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (٣) أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا (٤) ﴿[المزمل: ١-٤] فكان يجب قيام الليل إلا قليلاً بقوله ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢].

(نَسَخَ بِآخِرِهَا) نُسِخَ فَرَضُ قِيَامِ اللَّيْلِ بِآخِرِ السُّورَةِ، فَصَارَ مَنْدُوبًا غَيْرَ وَاجِبٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَنَّابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَءَاخِرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِسُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ۚ وَءَاخِرُونَ يَقُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَاقرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا نُقِذْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مُجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المزمل: ٢٠].

(وَأَنْسَخَهُ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مُعْتَبِرًا) ثُمَّ نُسِخَ مَرَّةً ثَانِيَةً بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ.

فهذا مثال على ما نُسخَ مرتين، فُسخَ ثم الناسخ نفسه قد نُسخ



١٩- وَمَا عَدَا ذَا مِنَ الْمَعْدُودِ فِيهِ عَلَى

أَقْوَالِهِمْ لَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ مَنْ بَصْرًا

(وَمَا عَدَا ذَا مِنَ الْمَعْدُودِ فِيهِ) ما عدا هذه الآيات المنسوخة، التي يمكن عدّها عشرين آية، وبعضهم يعتبرها واحدًا وعشرين لأن آخر المزمّل معدودة مرتين.

(عَلَى أَقْوَالِهِمْ) أي أن هناك آيات عدها بعض العلماء من المنسوخ.

(لَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ مَنْ بَصْرًا) أي أن غير هذه الآيات العشرين أو الإحدى وعشرين، ليست من المنسوخ عند أهل النّظر والتحقيق من أهل العلم، وسيدكر في البيت التالي تصنيف هذه الآيات.



٢٠- وَمُنْسَأٌ هُوَ أَوْ مَخْصُوصٌ أَوْ خَبَرٌ

وَالنَّسْخُ عِنْدَهُمْ لَا يَدْخُلُ الْخَبْرَ

كل ما قيل: (إنه منسوخ) غير هذه الآيات التي ذكرها الناظم فواحد من هذه الثلاثة:

١- إما (مُنْسَأٌ).

٢- وإما (مَخْصُوصٌ)، أي تخصيص العام، وتقييد المطلق، وقد سبقت الإشارة

إليه في المقدمة.

٣- وإما (خَبَرٌ)؛ والخبر لا يُنسخ أي لا ينسخ حكمه ، وإن كان من الجائز نسخ تلاوته .

وسبب هذا البيت؛ أن بعض العلماء قد توسع في الناس في هذا الباب جدا، فأدخل كل آيات العفو والصفح والمجادلة مع غير المسلمين تحت باب المنسوخ، وأن آية السيف قد نسخت كل هذا، وعلى هذا القول فالآيات المنسوخة تزيد على الثلاثمائة آية.

وقد رد الإمام ابن الجوزي على هذا الأمر، وكذلك الإمام السيوطي.

وقال الإمام السيوطي بأن هذه الآيات من باب المُنسَأ وليس من النسخ، فقال: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح ثم نسخ بإيجاب القتال، فهذا في الحقيقة ليس نسخا بل هو من قسم المنسَأ، كما قال تعالى: ﴿أَوْ تُنْسِهَا﴾؛ وقرئت أو نُسَأَهَا، فالمُنسَأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى، وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف وليس كذلك بل هي من المنسَأ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعله يقتضي ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله [١].

فالصواب هو أن آيات العفو والصفح والإعراض عن المشركين ليست

[١] الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٦٩.

منسوخة، وإنما يُعَمَل بها في حال ضَعْف المسلمين وعدم وقوتهم على قتال الأعداء، ووجود ضرر أكبر في قتال الأعداء، فيُعَمَل بهذه الآيات.

بهذا ينتهي شرح هذا النظم النافع ، ونسأل الله تعالى أن ينفع به وبشرحه ، وأن يكتب له القبول ، وبالله التوفيق .



آيات اختلف العلماء في نسخها:

ذكر الإمام السيوطي ثلاث آيات اختلف العلماء فيها ، ولم يذكرها الأبياري فنذكرها للفائدة.

الآية الأولى : قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، قيل: منسوخة لقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، وقيل: مُحْكَمَةٌ و (لا) مُقَدَّرَةٌ..

فقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] وَرَدَّ فِي بعض الآثار في تفسير الآية الكريمة: أنها مرحلة من مراحل تشريع الصيام..

فكان في أول الأمر ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ يعني يَقْدِرُونَ على الصيام ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ يعني إذا أرادوا أَنْ يَفْطَرُوا.

فكان صَوْمُ رمضان في مرحلة من مراحلهِ مُخَيَّرًا فيه، مَنْ كان قادراً على الصيام يُخَيَّرُ بين أَنْ يَصُومَ وبين أَنْ يُطْعِمَ..

فعلى هذا التفسير تكون الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] .

وهناك تفسير آخر: أن الآية مُحْكَمَةٌ وليست منسوخة، وفيها (لا) مُقَدَّرَةٌ، ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي (لا يُطِيقُونَهُ).

فالعرب قد تستعمل لفظاً وتقصد ضِدَّهُ أو مُقَابِلَهُ، فهنا (الإِطَاقَةُ) بمعنى (عدم

الإِطاقة) في هذا التفسير؛ فتكون مُحكمة.

وهناك تفسير آخر مَرُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما، والآية به مُحكمة: أنه فُسِّر هنا ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] يتجشّمونه أي يشق عليهم حيث كانت في قراءة ابن عباس (يُطَوَّقُونَهُ) مكان ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وهذه من القراءات الشاذة، فكان يقرؤها (يُطَوَّقُونَهُ). أي: يَتَجَشَّمُونَهُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ.

فيكون تفسير الآية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] يعني على الذين يُطَوَّقُونَهُ (من باب تفسير القراءة بالقراءة الأخرى): أي يَتَجَشَّمُونَهُ ويجدون فيه مشقة.

وفُسِّرَها ابن عباس: بأنها في الشيخ الكبير، والمرأة العجوز والحامل والمُرضع. الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨].

قال السيوطي: (قليل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها). فإذا حَضَرَ قِسْمَةُ المَوارِث مَنْ لا نصيب له فيها، فالآية أَمَرَتْ بِإِعْطَائِهِمْ شَيْئًا تَطْيِيبًا لِحَاظِهِمْ وَتَرْضِيَّةً لَهُمْ.

فقليل: هذا الحُكم باقٍ لكن على سبيل النَّدْب والاستحباب، يُشْرَعُ إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ مَنْ لا نصيب له فيها أن يُعْطَى شَيْئًا تَطْيِيبًا لِحَاظِهِ.

والتفسير الآخر: قالوا: (هذه الآية منسوخة)، يعني كانت أَمْرًا على سبيل الإيجاب، ثم نُسِخَ ذلك.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿لَيْسَتَنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾

[النور: ٥٨].

قال السيوطي: (قيل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاون الناس في العمل بها).

قال الإمام البغوي: واختلف العلماء في حكم هذه الآية: فقال قوم: منسوخة قال ابن عباس رضي الله عنه: لم يكن للقوم ستور ولا حجاب، فكان الخدم والولائد يدخلون فرما يرون منهم ما لا يحبون، فأمرُوا بالاستئذان، وقد بسط الله الرزق واتخذ الناس الستور فرأى أن ذلك أغنى عن الاستئذان، وذهب قوم إلى أنها غير منسوخة، روى سفيان عن موسى بن أبي عائشة قالت: سألت الشعبي عن هذه الآية: ﴿لَيْسَتَنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ أمسوخة هي؟ قال: لا والله، قلت: إن الناس لا يعملون بها. قال: الله المستعان.

وقال سعيد بن جبير في هذه الآية: إن ناسا يقولون نسخت، والله ما نسخت، ولكنها مما تهاون به الناس.

والناسخ لها، قيل: غير معلوم، لكن ما كان الصحابة ليركوا العمل بها إلا وقد بلغهم ناسخ لها وإن لم نعلمه.

وقيل الناسخ لها هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَذِنُوا﴾ [النور: ٥٩]^[١]، لأنه جعل الاستئذان للبالغين إذا أرادوا الدخول في مكان يُظَنّ فيه انكشاف عورة لا يحل لهم النظر إليها، والاستئذان للبالغين في جميع الأوقات، وليس مقيدا بالأوقات الثلاثة، وأفاد بمفهومه رفعه عن الذين لم يبلغوا الحلم.

[١] انظر فلائد المرجان لمربي الكرمي ص ١٣٦

منظومة الإمام السيوطي في الناسخ والمنسوخ

للإمام السيوطي نظم في الناسخ والمنسوخ، ذكره في «الإتقان» فنذكره إتماماً للفائدة، وقد شرحناه ضمناً في الآيات السابقة، قال رحمه الله:

١- قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْمَنْسُوحِ مِنْ عَدَدِ

وَأَدْخَلُوا فِيهِ آيَا لَيْسَ تَنْحَصِرُ^[١]

٢- وَهَآكَ^[٢] تَحْرِيرَ آيٍ لَا مَزِيدَ لَهَا

عَشْرِينَ حَرَّرَهَا الْحَذَّاقُ وَالْكُبَرُ

٣- آيُ التَّوَجُّهِ حَيْثُ الْمَرْءُ كَانَ وَأَنْ

يُوصِي لِأَهْلِيهِ عِنْدَ الْمَوْتِ مُحْتَضِرُ

٤- وَحُرْمَةُ الْأَكْلِ بَعْدَ النَّوْمِ مِنْ رَفَثٍ

وَفِدْيَةُ لِمُطِيقِ الصَّوْمِ مُشْتَهَرُ

[١] إن الناس أكثروا عدد الآيات المنسوخة؛ مثل ما ذكر أن بعض العلماء قال: «آية السيف نسخت ثلاثمائة

آية»، فعُدوا آيات كثيرة من المنسوخ، لكن عند التحقيق نجد أنها ليست من المنسوخ.

[٢] يعني خُذْ

- ٥- وَحَقُّ تَقْوَاهُ فِيمَا صَحَّ مِنْ أَثَرٍ
وَفِي الْحَرَامِ قِتَالٌ لِلأُلَى كَفَرُوا
- ٦- وَالاعْتِدَادُ بِجَوْلٍ مَعَ وَصِيَّتِهَا
وَأَنْ يُدَانَ حَدِيثُ النَّفْسِ وَالْفِكْرِ
- ٧- وَالْحِلْفُ وَالْحَبْسُ لِلزَّانِي وَتَرْكُ أُولَى
كَفَرُوا شَهَادَتَهُمُ وَالصَّبْرُ وَالتَّقَرُّ
- ٨- وَمَنْعُ عَقْدِ لِيْزَانٍ أَوْ لِيْزَانِيَّةٍ
وَمَا عَلَى الْمُصْطَفَى فِي الْعَقْدِ مُحْتَظَرٌ
- ٩- وَدَفْعُ مَهْرٍ لِمَنْ جَاءَتْ وَآيَةُ نَجْ
وَاهُ كَذَاكَ قِيَامُ اللَّيْلِ مُسْتَطَرٌ
- ١٠- وَزَيْدُ آيَةِ الْاسْتِئْذَانِ مَنْ مَلَكَتْ
وَآيَةُ الْقِسْمَةِ الْفُضْلَى لِمَنْ حَضَرُوا

فهرس الموضوعات

٤	إسناد الشارح إلى السيوطي والأبياري
٥	النظم المشروح
٨	ترجمة الناظم
٩	مقدمة الشارح
١١	معنى النسخ في اللغة والاصطلاح
١٣	حكمة النسخ
١٤	فضل علم الناسخ والمنسوخ
١٥	حكم النسخ
١٧	كيفية وقوع النسخ
٢٠	شروط النسخ
٢٢	ضروب النسخ في القرآن
٢٦	المؤلفات في علم الناسخ والمنسوخ
٢٨	شرح النظم
٥٠	آيات اختلف العلماء في نسخها :
٥٣	منظومة الإمام السيوطي في الناسخ والمنسوخ